السّياسة اللغوية والتّخطيط اللغويّ

هناك تداخل بين مصطلحي السّياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في العديد من النّقاط، بعضها يخصّ المفهوم، والبعض الآخر يخص الجانب التطبيقي الآليات المعتمدة في تطبيق هذين المصطلحين.

يبرز وجه الاختلاف بينهما، فيما حدّده كالفي في قوله: "نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد اللغة والحياة، والوطن، ونعتبر التّخطيط هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التغيير". إذ حصر كالفي السياسة اللغوية في القرارات والخيارات المرتبطة بخيارات الدولة؛ أما التخطيط هو الجانب التطبيقي الذي تنفذ فيه هذه الأفكار وتجريدها من إطارها النظري لتدخلها ميدان التطبيق والبحث عن مختلف الوسائل الناجعة، والكفيلة بإحداث هذا التطبيق.

– يستلزم مشروع التخطيط اللغوي وجود سياسة لغوية ما، لكن العكس غير صحيح في بعض الأحيان؛ فهناك العديد من الأفكار اللغوية المنصوص عليها لم تطبق بعد، وتبقى في دائرة الأفكار النظرية "فالقرار يكتسي صبغة الوظيفة العلمية في حال تبعه تخطيط جاد، أما القرار فيعد رمزيا في حال لم يوضع موضع التنفيذ". فإذا كان القرار قد يصدر من أجل تنفيذه، فإنه يبقى حبيس الأوراق التي نصت عليه، إذا تأخر تنفيذه.

–إن عملية الإقرار مهمة خاصة بالسلطة؛ أما عملية التخطيط فهي عديدة الأقطاب يتدخل فيها السياسي، واللساني، والنفساني..،. فهي عملية تشاركية للعديد من الاختصاصات والمؤسسات (المجامع، والهيئات العلمية اللغويين ..).

– إن علاقة التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية هي علاقة إلزامية تتابعية ذلك أن التخطيط اللغوي تابع للقرار السياسي، والسياسة اللغوية تستلزم تخطيطا لغويا لتكون مجسدة على أرض الواقع. فالسياسة اللغوية تتداخل مع التخطيط اللغوي، إذ إن كليهما يسعيان لتحقيق الهدف نفسه، وهو خدمة اللغة والعمل على حل مشاكلها، وتطويرها.